NORTH press agency

منازل وأعمال لم تعد آمنة..

تركيا تتخذ جغرافيا كاملة كهدف عسكري

المقدمة والمنهجية

استهدفت تركيا بالطائرات المسيرة والأسلحة الثقيلة مدنيين بشكلٍ مباشر، أثناء تواجدهم في منازلهم أو أماكن عملهم أو الطرق إليها في مناطق شمال وشرق سوريا.

وتُظهر الإحصاءات والتوثيقات التي عمل عليها «قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس» منذ بداية العام 2023، أن القوات التركية وسّعت رقعة أهدافها ما يهدد حياة المدنيين في المنطقة التي تديرها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حتى خلال ممارسة أنشطة حياتية يومية في منازلهم أو أماكن أعمالهم.

وبالرغم من توقيع تركيا اتفاقيتي وقف إطلاق النار مع كل من واشنطن وروسيا عقب العملية العسكرية التركية «نبع السلام» في تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلاّ أن هجماتها استمرت عبر القصف المدفعي والطائرات المسيرة والحربية.

ولم تظهر تركيا في الحالات التي يعرضها التقرير أي التزام بالقانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان، والمعاهدات والقوانين الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في حالة النزاع.

يعرض هذا التقرير، بالإضافة للإحصائيات العامة، أربعة نماذج لحالات في أماكن مختلفة وأوقات مختلفة تدل على أن تركيا استهدفت منازل المدنيين ومقار عملهم وسياراتهم أو استخدمت القصف العشوائي والقذائف التي قتلت شظاياها المدنيين في أماكن كانوا يعتبرونها آمنة.

وأجرى فريق إعداد هذا التقرير مقابلات فيزيائية مع 42 شخصاً من بينهم ناجون من القصف وذوو الضحايا وحقوقيون وناشطون، بالإضافة إلى أفراد العائلات وعاملين في قطاعات ومنشآت مدنية تضررت، وذلك في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر.

كما تم الاستناد على بعض الشهادات والمقابلات التي تم إجرائها قبل فترة كتابة التقرير، والتي أظهرت أن دائرة الهجمات التركية بواسطة قذائف المدفعية والطائرات المسيرة اتخذت منحى أكثر عدائيةً تجاه المنطقة والسكان المدنيين.

ويتوزع محتوى التقرير على أربعة أجزاء:

الجزء الأول: إحصاءات عامة وكيف أصبحت تركيا أكثر عدائية من خلال توسعة دائرة أهداف هجماتها التي طالت حتى جهود العمل الإنساني.

الجزء الثاني: استهداف تركيا للمنشآت والبنى التحتية التي أسفرت عنها أضرار طويلة الأمد لحقت بكامل سكان المنطقة التي تعاني أصلاً من ضعف الخدمات والمستوى المعيشي بعد 12 عاماً من الحرب والصراع في البلاد.

الجزء الثالث: الهجمات التي استهدفت المدنيين بشكل مباشر وأودت بحياة بعضهم وألحقت أضراراً فادحة بفئات ضعيفة من العاملين الزراعيين وذوي الدخل المحدود، ذلك رغم تواجدهم في منازلهم أو أماكن عملهم، أو التنقل عبر الطرق العامة.

الجزء الرابع: إضاءة حول الإطار القانوني لهذه الانتهاكات وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الجزء الأول: إحصاءات عامة لاتساع دائرة الهجمات التركية

منذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، سجل قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس، وقوع 136 شخصاً مدنياً ضحية للقصف التركي على منطقة سيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، فقد 32 منهم حياتهم وأصيب 104 آخرون.

ومن مجموع الضحايا الذين بلغ عددهم 368 فرداً، بلغت نسبة الضحايا المدنيين 37%, وهي نسبة ضخمة تظهر أن تركيا استهدفت عن عمد أو عشوائياً شريحة واسعة من سكان المنطقة المدنيين أو استهترت بحياتهم.

وقتلت الضربات التركية 7 نساء و 5 أطفال تراوحت أعمارهم ما بين عامين و12 عاماً، وأصابت 13 امرأة و 15 طفلاً تراوحت أعمارهم ما بين 3 و 17 عاماً.

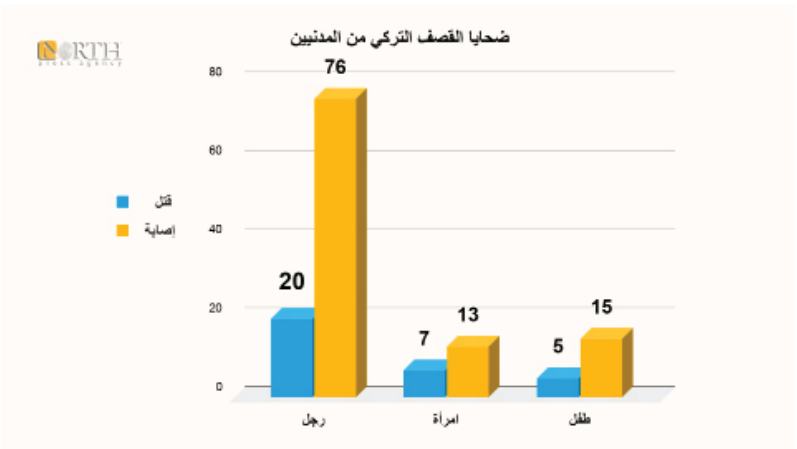

حصيلة الضحايا المدنيين الذين قضوا وأصيبوا بسبب القصف التركي

وتدل الأرقام على أن نسبة 78% من المواقع التي طالتها الضربات التركية كانت سكنية، فمن رصد استهداف 806 موقعاً، كان 41 موقعاً منها لقوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي، و64 موقعاً للقوات الحكومية.

وتحقق قسم الرصد والتوثيق من مصادره الميدانية أو عن طريق زيارة وتصوير المواقع من أن 632 موقعاً منها مساكن مدنيين و48 موقعاً كانت لمنشآت حيوية وبنى تحتية، إلى جانب 21 موقعاً في أراضٍ زراعية.

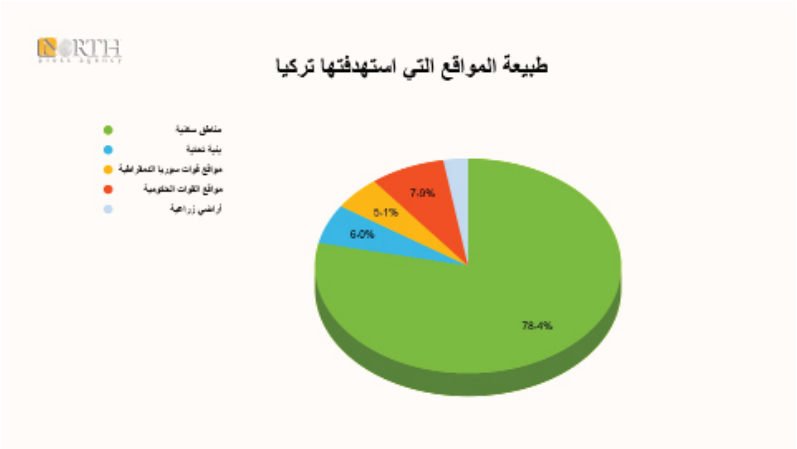

طبيعة المواقع التي استهدفتها وتوزع نسبة الضربات عليها

وتوضح البيانات التي جمعها معدو التقرير أن أعلى حصيلة لعدد المواقع المستهدفة كانت في ريف حلب الشمالي وعين عيسى شمال الرقة وتل تمر شمال الحسكة، والتي يتكرر قصفها من القواعد العسكرية داخل تركيا أوفي مناطق سيطرة تركيا وفصائل المعارضة ضمن الأراضي السورية.

وطال القصف 329 موقعاً في ريف حلب الشمالي ضمن الأجزاء الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية وحكومة دمشق,

و161 موقعاً في أرياف عين عيسى وتل أبيض شمال الرقة، و88 في تل تمر وريفها شمال الحسكة.

ورصد القسم استهداف الجيش التركي لـ 53 موقعاً في القامشلي، و49 في الحسكة , و47 في منبج، و46 في كوباني، و18 في ديريك، و15 في الرقة.

ويشمل إحصاء المواقع المتضررة في الحسكة، استهداف الطائرات المسيرة التركية لموقعين في محيط مخيم «واشوكاني» الذي يضم نازحين من رأس العين، ما خلق حالة هلع وعدم استقرار وسط النازحين.

وتأثرت جهود العمل الإنساني في البلدات والمخيمات التي تضم نازحين فروا سابقاً من مناطق هاجمتها تركيا وسيطرت عليها في عفرين وتل أبيض ورأس العين، فظهرت المزيد من العقبات أمام شحنات المساعدات على المعابر، وتراجعت ساعات توفر الكهرباء وكميات الوقود للطهي والتدفئة.

وتوقف دوام التلاميذ في مدارس المنطقة الحدودية ما بين الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر والعشرين من الشهر نفسه بسبب المخاوف من القصف التركي، كما تضررت مدرسة في قرية داد عبدال في بلدة زركان التابعة لمحافظة الحسكة بشكل جزئي.

كما أودى هجوم بطائرة مسيرة تركية بحياة عامل منظمة إنسانية في ريف عامودا وفي 23 تشرين الثاني/ نوفمبر.

الجزء الثاني: تركيا تتخذ تدمير البنية التحتية هدفاً

وشهدت الهجمات التركية على مناطق شمال وشرقي سوريا تصعيداً واتساعاً في الأهداف خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وذلك بحجة أن المسلحين الاثنين اللذين نفذا هجوماً في أنقرة مطلع الشهر نفسه قد تلقيا تدريباً في سوريا.

وصرّح وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، علناً، أن القوات العسكرية والأمنية والاستخباراتية التركية ستتخذ البنى التحتية والفوقية ومنشآت الطاقة في المنطقة أهدافاً لها.

وقصفت تركيا بعدها 37 موقعاً للبنى التحتية, و 253 موقعاً سكنياً، و 41 موقعاً عسكرياً، وتظهر هذه الإحصائية التي سجلها قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس أن نسبة 88% من المواقع المستهدفة هي أعيان مدنية ولا وجود عسكري ضمنها.

وخلال الهجمات، بدت تركيا مصممة على إضعاف مناطق الشمال السوري وتدمير الخدمات التي يمكن أن تقدمها الإدارة الذاتية للسكان، دون أدنى مراعاة لحياة المدنيين اللذين قُتلوا أو أصيبوا، ولا سبل الحياة لملايين السوريين من السكان الأصليين والنازحين في هذه المنطقة.

وتظهر التوثيقات التي عملنا عليها وتحققنا منها بشكل مستمر، أن تركيا نجحت في تخريب أجزاء كبيرة من القطاعات الأساسية أبرزها إنتاج المشتقات النفطية والغاز المنزلي وإمدادات الكهرباء، والتي أثرت بشكل مباشر على المستوى المعيشي للسكان وانتهكت حقوقهم في الوصول إلى المياه الآمنة.

الضربات والأضرار التي تم توثيقها، جعلت البنية التحتية متهاوية ويصعب إعادة تأهيلها, وعلى السلطات التركية تحمل نتائج عملياتها، وعلى المجتمع الدولي عدم إفساح الفرص لها كي تعلن صراحة عن تهديد وتنفيذ ضربات تطيح بخدمات أساسية لملايين السكان في الشمال والشمال الشرقي من سوريا.

وتشير الأرقام والصور والبيانات المعلنة أن حجم الخسائر التي طالت قطاع الطاقة خلال التصعيد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر كبيرة جداً، لا سيما وأن المنطقة تعاني أصلاً من إمكانات محدودة.

بلغت حصيلة خسائر قطاع الطاقة المتمثل بـ المحطات النفطية والكهربائية، إلى ما يفوق الـ 1 مليار و270 مليون دولار أميركي, ولم تتوقف الخسائر التي لحقت بقطاع الطاقة على الخسائر المادية فقط, إذ أنها تسببت بتوقف محطات المياه التي تعتمد على الكهرباء التي تنتجها هذه المحطات.

وتسببت الأضرار بتوقف ضخ المياه النظيفة في المدن والبلدات لأكثر من خمسة أيام بسبب فقدان الكهرباء والوقود التي يعتمد عليها عمل محطات المياه, واستمرت هذه التداعيات حتى تاريخ كتابة التقرير إذ وصلت فترة انقطاع الكهرباء العامة عن المدن والقرى إلى 22 ساعة يومياً, فيما تسبب نقص الوقود بتوقف مولدات الكهرباء الخاصة في أحياء المدن جزئياً عن العمل.

ويقدر المسؤولون المحليون كمية النفط المحترق بما يقارب 621 ألف و175 برميلاً، بينما أشارت مختصة في

مجال البيئة إلى مخاطر طويلة الأمد لتلك الحرائق على البيئة والإنسان، بسبب انبعاث كميات كبيرة من غاز ثنائي أوكسيد الكربون والميثان وتلوث الهواء بالغازات والعناصر المعدنية السامة مثل كبريتيد الهدروجين والنتروجين والزئبق والزرنيخ.

وعدا ذلك، تأثرت جهود تأمين كميات الوقود للتدفئة والأعمال الزراعية، إذ توقفت تلك الخدمات بشكل متكرر أو تأخر تأمينها في عدة مدن في مناطق الإدارة الذاتية ما بين تشرين الأول/ أكتوبر واستمرت حتى العاشر من كانون الأول / ديسمبر.

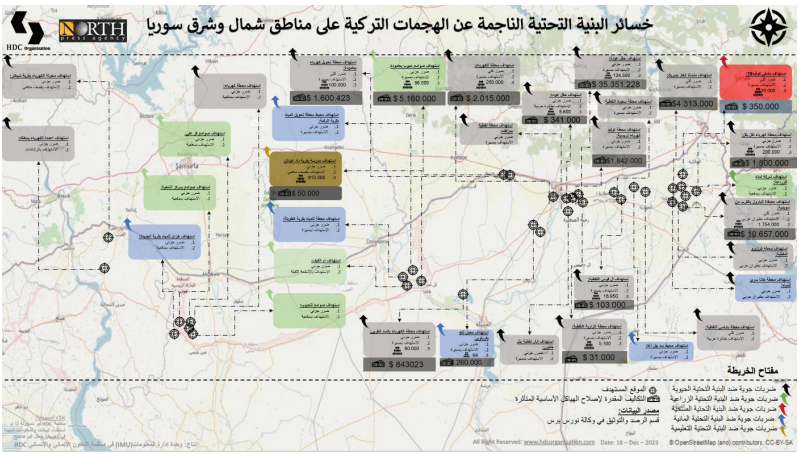

الجزء الثالث: مدنيون في منازلهم وأماكن عملهم يصبحون أهدافاً للضربات التركية

تكشف الشهادات التالية أن معظم الضحايا المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب القصف التركي كانوا في أماكن عملهم أو في منازلهم أو في الطرق العامة.

الحالات الأربع وقعت في شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، وهي نماذج لتكرر هجمات غير مبررة على المدنيين.

وحصل قسم الرصد والتوثيق على إفادات من مصادره وسكان وشهود عيان، وقام بمسح جغرافي لتدقيق إحداثيات المواقع، وتبين عدم وجود أي منشأة عسكرية في هذه المواقع.

تعرض الضحايا المصابون الذين تم مقابلتهم لإصابات جسدية بليغة تم استئصال أعضائهم أو خضعوا لعمليات جراحية دون تمكنهم من إزالة الأضرار من خلال الرعاية الطبية, إذ ما تزال الشظايا في أجساد بعضهم وفقدوا منازلهم أو معيلهم أو قدرتهم السابقة على العمل، بالإضافة لمعاناتهم من آلام وصدمات نفسية.

ضحايا في أماكن عمل شائعة

في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر، أصابت قذيفة تركية مجموعة عاملات زراعيات، كنّ يجنين محصول القطن في أرض زراعية قرب قرية البشيرية الواقعة في ريف الدرباسية.

وفقدت الطفلة فرح عدنان الخير (13 عاماً) ساقيها، بالإضافة

لإصابة أربع أخريات بجروح أقل خطورة في الرأس والأمعاء والأطراف.

الفتيات والنساء العاملات، اللواتي تجمعهن صلة قرابة، كنّ قد عانين منذ سنوات بسبب صعوبات معيشية ونقص فرص العمل المناسبة للنساء والفتيات بالقرب من مساكنهن في حي النشوة بمدينة الحسكة.

وقالت حمدة العبيد، وهي والدة الطفلة فرح، إن «الضربة» أصابتها بصدمة عجزت معها عن التصرف لحظتها، وغطى الغبار المكان، لكنها ميزت من بين صيحات العاملات، قول ابنتها « لا أستطيع المشي».

واضطر المشفى المحلي في الدرباسية لتحويل المصابات إلى مشافي الحسكة حيث تلقين العلاج وتخرجن، بينما تابعت فرح المعالجة الفيزيائية التي قدمتها منظمة الهلال الأحمر الكردي حتى تمكنت من الجلوس على كرسي متحرك.

وتضررت عوامل وفرص الحياة الخاصة للفتيات اليافعات والشابات، بحسب الناجية من الحادثة جيانا عيدان تمر (16 عاماً)، بينما فقدت جميعهن إمكانات ممارسة الأعمال الزراعية التي اعتدن الاعتماد عليها، بسبب حاجتهن للمعالجة الجسدية من الإصابات أو النفسية لتجاوز آثار الصدمة.

ووجود احتمال استهداف عمال زراعيين في الحقول بمنطقة زراعية كـ شمال شرقي سوريا، يجعل غالبية السكان عرضة للمخاطر ويعيق سعيهم لتوفير دخل لأنفسهم وعائلاتهم.

وتظهر توثيقات قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس أن 30 شخصاً من بين ضحايا القصف التركي المدنيين، قتلوا أو أصيبوا في مناطق عملهم أو في الطريق إليها.

استهداف البنى التحتية يعرض حياة المدنيين في الجوار للخطر

وفي الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر، استهدفت طائرات مسيرة تركية محطة كرداهول النفطية بريف تربسبيه (القحطانية)، في إطار تصعيدها العسكري ضد منشآت البنية التحتية في مناطق الإدارة الذاتية.

تطايرت الشظايا في المحيط الذي يحوي منازل سكنية، وأدت لمقتل المدني محمد حسين العليوي (50 عاماً) على الفور، وإصابة ابنه الطفل معتصم العليوي (13عاماً) بإصابات متفاوتة في الرأس والعين والصدر.

يقول الطفل المصاب إن وصول شظايا الضربة الأولى للمنزل وتهدم أجزاء من الجدران دفعهما لمحاولة الخروج، لكن شظايا الضربة الثانية أصابتهما.

وخضع الطفل « العليوي» لعلاج وعمليات طبية في العاصمة دمشق لمعالجة إصابة بليغة في قرنية العين اليسرى, عوضاً عن انه لا يزال يحمل في صدره قطع من شظايا كان يصعب إخراجها.

وكان المتوفى، أباً لسبعة أطفال، ويعمل في مهنة العلاج البديل بالأعشاب, ويسكن مع أشقائه ووالدته في منازل ضمن أرضهم الزراعية على مفرق قرية كرداهول، ولم يكن له أية صلة بأي جهة عسكرية.

وقال علي العليوي، وهو شقيق الضحية وعم الطفل المصاب، إن أسرة شقيقه فقدت معيلها، وإن والدته وأطفاله لم يتقبلوا فقدانه، إذ ما زالوا يتساءلون عنه وينتظرون موعد قدومه من العمل، وذلك في مقابلة أجريت بعد مرور ما يقارب شهراً من

الحادثة.

وتضم المنطقة شرق القامشلي حتى الحدود العراقية أباراً ومحطات نفطية عديدة، معظمها قريبة من القرى والتجمعات السكنية.

القصف العشوائي في مناطق التماس

وفي السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، أدى سقوط قذيفة، تم إطلاقها من مناطق سيطرة تركيا بريف الرقة الشمالي، لمقتل عمشة خليل البكاري (65 عاماً)، وإصابة زوجها محمد الخلف العلي (70 عاماً) أمام منزلهما في قرية الخالدية بريف عين عيسى الغربي.

وقال العلي إن زوجته توفيت على الفور، وأصيب هو في يده، بالإضافة لمعاناته من مشكلة في السمع بسبب دوي الانفجار، وهو ما بدا واضحاً أثناء المقابلة.

وتسبب القصف أيضاً بخروج العائلة من منزلها الذي تهدم، واللجوء لمنزل آخر في القرية.

وكانت هذه هي المرة الثالثة التي تعرض فيها منزل العائلة نفسها للقصف.

وتتعرض القرى المحيطة بمنطقة عملية «نبع السلام» لإطلاق نار عشوائي من أسلحة المدفعية والهاون والأسلحة الخفيفة، وذلك بشكل متكرر منذ سيطرة تركيا وفصائل المعارضة السورية عام 2019على رأس العين وتل أبيض.

وتعد عين عيسى وريف تل أبيض في ريف الرقة الشمالي

من بين أكثر المناطق تعرضاً للقصف العشوائي، إذ قصفت تركيا وفصائل المعارضة الموالية لها 166 موقعاً فيها منذ بداية العام الحالي 2023.

وبحسب مسح أجراه فريق إعداد التقرير، يبلغ عدد القرى الواقعة على خط الاشتباك في منطقة عين عيسى وحدها 36 قرية.

طائرات مسيرة تلاحق السيارات المدنية

وتدعي تركيا بشكل مستمر أنها تستهدف بالطائرات المسيّرة عسكريين أو مواقع عسكرية، لكن تلك الطائرات استهدفت في أمكنة وأوقات مختلفة مدنيين مباشرة أو أصابت مدنيين في الجوار عند استهدافها لعسكريين.

وفي 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، هاجمت طائرة مسيرة تركية سيارة مدنية على طريق عامودا القامشلي، وقتلت المدني جوان سليمان محمد (34 عاماً)، وأصابت شقيقته رونالك سليمان محمد وزوجها منير عبد الفارس بجروح.

وقال حسين محمد، وهو عم جوان، إنه توفي متأثراً بإصاباته البليغة بعد ساعات من استهداف سيارتهم حين عودته من زيارة منزل شقيقته، التي أصيبت وزوجها أيضاً.

وكان جوان يعمل مع فريق منظمة إنسانية، وكان معيلاً لعائلته بعد وفاة والديه، ولم يعمل مع أي جهة عسكرية ولا حتى سياسية، بحسب شهادة عمه.

وتظهر الإحصائية التي سجلها القسم أن تركيا، عبر هجمات الطائرات المسيرة والتي تعتبر دقيقة في تحديد الهدف، أصابت 128 موقعاً، 84 منها لم تكن مواقع عسكرية.

وراح ضحية هجمات الطائرات المسيّرة التركية على منطقة شمال وشرق سوريا خلال 11 شهراً من العام الحالي 66 مدنياً على الأقل، قضى منهم 22، وأصيب 44 آخرون.

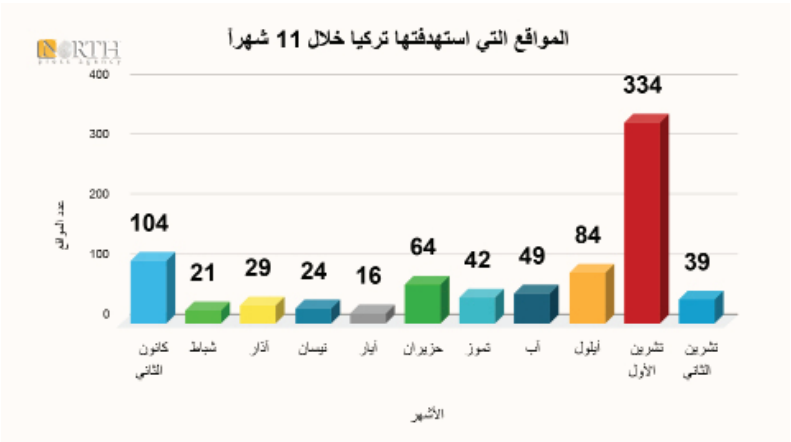

توزع حصيلة القصف التركي على 11 شهراً

الجزء الرابع: الإطار القانوني

أودى القصف التركي بحياة المدنيين، وتضرر من الضربات التي طالت حقول ومحطات النفط والغاز والكهرباء والمياه، نحو ثلاثة ملايين شخص، بينهم النازحون في المخيمات والمدن والبلدات.

وحرمت الهجمات التركية هؤلاء من حقوقهم الأساسية في الحياة، أو الوصول للمياه الآمنة والنظيفة والرعاية الصحية والحصول على الطاقة والخدمات الأساسية الأخرى.

وتحظر المادة 18من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وكذلك المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول عام 1977، استهداف الاعيان المدنية، إذ نصت على:» لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع، والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية «.

ولم تأخذ تركيا حماية المدنيين بعين الاعتبار خلال قصفها العشوائي، ويعد ذلك انتهاكاً لقوانين الحرب وفق القانون الدولي والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف- المادة 5-51أ والمواد 147و56و55و53و52و50 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

كما يؤكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المعتمد في 17 تموز/يوليو 1998 والذي دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليو 2002، على أن هذه الهجمات تعتبر جرائم حرب عند ارتكابها في نزاعات مسلحة دولية أو غير دولية، وفق الموادّ 2-8ب ‘5’.

وبالرغم من تعرض سكان المنطقة بمن فيهم الأقليات للقصف التركي أو تداعياته، إلا أن تركيا تعمدت استهداف المدنيين واتخذت تدمير البنى التحتية لعشرات المدن في شمال شرقي سوريا هدفاً لهجماتها التي تشنها بحجة مكافحة الإرهاب بدوافع عنصرية قائمة على أساس التمييز القومي والعرقي بحق الكرد في المنطقة، ويصنف ذلك كاعتداء مباشر على حقوقهم كأقلية, واعتداء واضح وصريح على حقوقهم المشروعة بحسب العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية, وكذلك المدنية والسياسية, عوضاً عن حقهم في تقرير المصير، وهذا مناف لبنود اتفاقية القضاء على التمييز العنصري لعام 1969 التي صادقت الدولة التركية عليها .

وتنص القاعدة /1/ من القانون الإنساني العرفي، الذي يطبق في النزاعات الدولية وغير الدولية والذي تم الاجماع على بنوده وقننت وفق دليل السويد، على مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وبين المقاتلين و المدنيين، وهنا نشير إلى أن جوان سليمان محمد كان مدنياً أعزل و يعمل في منظمة إنسانية، لكن تم استهدافه وقتله.

ولعل المدنيين يتجنبون الاقتراب من القطعات والمراكز العسكرية لعدة أسباب معروفة لديهم كالتقيد بحظر الانضباط العسكري للقطعات دخول الغرباء، ومخاطر التدريبات المسلحة والمتفجرات، ومخاطر الصراع والاستهداف كون البلاد لم تخرج من الحرب التي بدأت بعد احتجاجات العام 2011.

لكن لا يمكن للمدنيين مجاراة الأهداف التركية التي تُظهر التوثيقات أنها تشمل كامل المنطقة الجغرافية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية وتديرها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ولا يوجد تكافؤ أو تناسب في القوة لدى الجانبين، كما لا توجد حرب معلنة ليتم تطبيق قوانين طوارئ أو إطلاق صفارات إنذار لتحذير المدنيين.

ولم يترك ذوو الضحايا في الحالات الموثقة في هذا الملف ممتلكاتهم وأماكن سكنهم قرب محطات النفط ومنشآت البنى التحتية، ولا في المناطق القريبة من الحدود وخطوط التماس مع الأراضي السورية التي تسيطر عليها تركيا.

كما لا تسمح الظروف المعيشية والتدهور الاقتصادي في البلاد عموماً بتوقف ارتياد أماكن العمل المستهدفة أو الامتناع عن استخدام أنشطة حياتية عامة كاستخدام السيارات والتنقل عبر الطرق العامة وارتياد المتاجر، مما يعني مدى أهمية تقيد تركيا بمعايير القانون الدولي العرفي والتعاهدي، وعدم استهداف مناطق آهلة بالسكان بشكل عشوائي لدواعٍ عنصرية أو لغايات خاصة كالتوسع في بسط النفوذ على مناطق سورية أخرى.

المتضررون المذكورون ونماذج الضحايا الوارد ذكرهم كحالات في التقرير، هم جزء من عدد أكبر من الضحايا، سيزداد عددهم باستمرار إن لم يتم ردع الحكومة التركية أو تعريضها لأي شكل من أشكال التحقيق والمسائلة أو مقاضاتها وإنصاف الضحايا وذويهم.

ذلك بالنظر إلى أن الهجمات التركية تسببت بالتعدي على حق في الحياة لـ «جوان سليمان محمد، ومحمد حسين العليوي،

وعمشة خليل البكاري»، والتعدي على الحق في السلامة الجسدية والصحية حين بترت ساق الطفلة «فرح عدنان الخير» وتعرض «معتصم محمد العليوي» لإصابة بليغة في عينه وصدره، وفقد «محمد الخلف العلي» المعيل لأسرته جزءاً من حاسة السمع، وكانت المادة 3 من اتفاقية جنيف الثالثة قد حظرت القتل والاعتداء على السلامة البدنية والإيذاء .

لعل نتائج الهجمات التركية هي جرائم متعدية التكييف القانوني تنتهك حقوق أخرى من حقوق الإنسان، كالحق في العمل (المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، والحق في المسكن المادة11/1من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية (التعليق رقم 4 و7 للجنة المعنية بمجلس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، والحق في الأمان والحياة الخاصة.

فالعاملات في حقول القطن فقدن عملهن واستقرارهن النفسي، وفقدت عائلة السيدة عمشة خليل البكاري مسكنها والأمان الذي كانت تنعم به. تلك حالات لاتزال حديثة عرضناها في التقرير, بينما توجد مئات الحالات الأخرى في الواقع.

والجدير بالذكر أن الضحايا في شمال شرقي سوريا يفتقدون للدعم الحقوقي الفعال لجهة إرشادهم وتمكينهم معرفياً وملياً لرفع دعاوى ومقاضاة الجهة المرتكبة للانتهاكات بحقهم في محاكم دولية، والمطالبة بجبر الضرر.

كما تم انتهاك الحق في التعليم (المادة 26من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، فـ"معتصم محمد العليوي وفرح عدنان الخير» سيصعب ويتأخر التحاقهما بصفوفهما المدرسية، عدا عن أن الهجمات الجوية تسببت بانقطاع في العملية التعليمية لعشرات المدارس، وتم بث الذعر بين السكان المحليين وتعرضت عشرات الأسر للنزوح من مناطق التماس أو تغيير محل الإقامة.

وتنص القاعدة 160من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي على عدم سريان التقادم على الجرائم ضد الإنسانية مهما مر الوقت عليها، كما أن المادتين 2-1من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المعتمدة بتاريخ 26/11/1968، نصتا على ضرورة مقاضاة كل المتورطين في جرائم لاإنسانية في أي وقت طالما تم توثيقها، وها هي الانتهاكات التي تسببت بها الهجمات التركية ماثلة للعيان، وتم توثيقها بملفات فردية وسجلات جماعية.

كما تنص المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، والمادة 14من البرتوكول الإضافي الثاني، والقاعدة 54من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني على حماية الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة، وحظر التجويع، والحرمان من سبل العيش والطاقة والزراعة ومحطات المياه والكهرباء.

إن الصمت الدولي إزاء الانتهاكات الحقوقية التركية للشرعة الدولية لحقوق الإنسان وكل المواثيق الدولية في شمال وشرق سوريا جعل المدنيين يستمرون الهجرة يائسين من حرمانهم الشعور بالأمان كأحد حقوقهم الأساسية .

توصيات

1 - فتح تحقيق دولي مستقل بشأن كل حادثة اعتداء من الدولة التركية نجم عنها مقتل مدنيين أو تضرر أعيان مدنية أو مرافق حيوية ليصار فيما بعد إلى إحالة الجرائم المرتكبة لمحكمة العدل الدولية أو محكمة الجنايات الدولية.

2 - الوصول بالضحايا وذويهم إلى الانتصاف القانوني وما يترتب عليه من جبر الضرر بدفع التعويضات المناسبة لهم ومحاسبة الجناة والمسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبت بحقهم.

3 - تشكيل آلية دولية لمتابعة وتقصي الأوضاع الأمنية ميدانياً في شمال وشرق سوريا، لاسيما من ناحية تسجيل الخروقات المرتكبة بواسطة الطيران المسير، وقد يتخذ ذلك شكل نشر قوة دولية مرابضة لحفظ الأمن والسلم كما كانت مهام اليونيفل في لبنان.

4 - الدعوة لإقامة منطقة آمنة في شمال وشرق سوريا يحظر فيها الطيران برعاية أممية.

قسم الرصد والتوثيق - نورث برس